



استدراكات ابن السراج النحوية في كتابه (الأصول في النحو)

*عبدالمنعم امحمد عبدالقادر علي¹

¹قسم اللغة العربية - كلية الدراسات الإسلامية سبها - الجامعة الاسمرية الإسلامية

ملخص البحث:

البحث يتكلم عن الاستدراكات عند ابن السراج من حيث تعريفه، وأسبابه، والآثار التي نتجت عنه، فالاستدراك نشأ منذ بداية التأليف، وكانت له صور مختلفة في ألفاظه، ونشأته، وأسبابه، فتعددت الآثار الناتجة عنه، ولولا هذه الاستدراكات والاختلافات لكانت المؤلفات نسخاً لسابقتها، فالاستدراكات مبنية على عمق في الفهم، وقدرة على التحليل والاستنباط، وهي سميات اتسم بها أصحابها، ولها فائدة كبيرة في إبعاد اللغة عن الجمود والتفوق، وكثرت الآراء في المسألة الواحدة تُتيح الاختيار في الأحكام المتعددة المستنبطة من هذه الاختلافات، وحاولت أن أوضح جانباً من هذه الاستدراكات في كتاب الأصول لابن السراج من حيث تعريفها، وبعضاً من فوائدها، وكذلك بسط القول في الأسباب التي أدت إليها، والآثار التي نتجت عن هذه الاستدراكات والاختلافات.

الكلمات المفتاحية: الاستدراكات - ابن السراج - الأصول - النحاة - الخلاف

Ibn al-Sarraj's corrections on grammatical issues ABDELMENAM IMHIMMED ABDELGADIR ALI Through his book (Origins)

*ABDELMENAM IMHIMMED ABDELGADIR ALI

¹Department of Arabic Language - Faculty of Islamic Studies, Sabha - Al-Asmariya Islamic University

Summary

This research talks about the corrections according to Ibn al-Sarraj in terms of its definition, its causes, and the effects that resulted from it. The corrections arose from the beginning of the composition, and it had different forms in its words, in its origin, and in its causes, so the effects resulting from it were numerous, and had it not been for these corrections and differences, the works would have been Copies I have tried to explain some of these corrections in Ibn al-Siraj's book Al-Usul in terms of their definition and



some of their benefits, as well as explaining the reasons that led to them and the effects that resulted from these corrections and differences.

Keywords: corrections - Ibn al-Siraj - principles - grammarians - disagreement

المقدمة:

إن اللغة العربية نمت وازدهرت في عهدها الأول - أي قبل الإسلام - وهي مازالت في حجر أمها (اللغة السامية) أي قبل انفصالها عن أخواتها الكلدانية، والعبرية، والفينيقية، والآرامية، والأكدية، بقسميها البابلي والآشوري، ثم الآجريتية التي هي لغة قريش نقوش رأس شمرا، فحين حاط الساميون بالجزيرة العربية كان لهذه البيئة أثرها في ألسنتهم وإمداد لغتهم بالكثير مما لم تضمه بيئتهم الأولى التي خلفوها وراءهم، كما كان لمن جاوهم وخالطهم من أمم وشعوب أثر آخر. وكان في هذه الرقعة الجديدة اختلاف في الألسن؛ لاختلاف القبائل النازحة إليها، فكان للحجاز لغة، ولليمن لغة، ثم لكل من اليمن والحجاز لغات لانقسامها إلى قبائل وعشائر، وعلى الرغم من هذه الاختلافات إلا إنها كانت تجتمع تحت راية اللغة العربية. وكان لظهور الإسلام أثر ملحوظ في اللغة العربية من حيث أساليبها وألفاظها، فالقرآن أبعدنا عن الجفاء والغلظة، كما حول أساليبها إلى العذوبة والسلاسة⁽¹⁾.

وانطلاقاً من هذه المكانة السامية لهذه اللغة انبرى العلماء الأجلاء وتسابقوا في العناية بها والدّب عنها بالتأليف والتدوين. ومع بداية تطور النحو العربي في أواخر القرن الثاني الهجري ظهرت الخلافات النحوية، وذلك مع ظهور الخلاف النحوي البصري والكوفي والبغدادي، وما نشأ بينها من خلاف في استنباط الأحكام النحوية، أو تخريج المسموع من المنقول.

تتأثرت هذه الاستدراكات في كتب مؤلفيها، وسلطت أضواء الباحث على بعض من جوانبها، ومن خلال اطلاعي على بعض الكتب التي ألّفت في هذا المجال لاحظت أن العلماء استدركوا على بعضهم البعض في كثير من المسائل، ومنها على سبيل المثال : 1- استدراكات السمين الحلبي في الدرر المصون على ابن عطية في القراءات والتفسير وإعراب القرآن، إعداد هنادي بنت عبدالعزيز بن أحمد الموسي، وكذلك 2- استدراكات الفيثي النحوية على شرحي شذور الذهب وقطر الندى دراسة نحوية موازنة، إعداد باسل محمد محيي الدين، حوراء محمد جبار، 3- استدراكات أبي حيان الأندلسي على ابن مالك في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، إعداد: نجلاء حميد مجيد، ليلي حسين محمد، 4- استدراكات ابن الخشاب على مقامات الحريري وانتصار ابن بري

¹ - ينظر: فصول في فقه اللغة: ص 23.



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



للحريري، تأليف: عبدالله النحوي المقدسي الشافعي/ ابن بري، 5- استدراكات ابن الأنباري النحوية على أبي حاتم السجستاني من خلال كتابه إيضاح الوقف والابتداء ، تأليف: مضر محمود يحيى، وهذا الاستدراك هو عامل رصين يقوم على مقابلة الأدلة والحجج، ولا يهدف إلى التتبع المقصود للأخطاء والهنات، بل يهدف إلى بيان المعنى والحقيقة العلمية على وجه الصواب، وبرز في هذا السياق بعض المصطلحات التي قد تختلط في الاستعمال، ومنها الاعتراضات، والتعقيبات، والاختيارات، وهي في جملتها تصب في مضمون الاستدراك⁽²⁾.
وينشأ الاستدراك من مخالفة اللاحق للسابق في رأي، أو نقل في نسبة، أو استدلال، أو غير ذلك، ولعل من أوضح الاختلاف في الساحة النحوية الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومن أشهر الكتب في ذلك الإنصاف في مسائل الخلاف.

وأما الأسباب التي أدت إلى الخلاف والاستدراك بين النحويين واستمرت طيلة فترة التأليف والتصنيف قديماً وحديثاً فهي أسباب علمية ذات علاقة بمادة اللغة وطبيعة هذا العلم وأدلتها الأصلية والفرعية، وما خرج عن ذلك كالأموال العقديّة، أو المذاهب الشرعية، فتلك مسائل قليلة شدّ فيها الرأي المخالف، ولم يكن لها تأثير كبير في توجيه المسألة.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي الذي يعتمد على تحليل المسألة ووصفها. وتمثل هدف الدراسة في بيان استدراكات ابن السراج النحوية في كتابه الأصول، واختلاف النحويين في النظر إلى أصول الصناعة النحوية، من سماع وقياس. ومشكلة الدراسة عدم وجود ما يوضح هذه الاستدراكات في أبحاث علمية، وتناولتها بقدر الإمكان.
تعريف الاستدراكات:

الاستدراك في اللغة:

فالاستدراكات: استفعال من (درك)، وهي إما إضافة متممة، أو معدلة للمستدرك عليه،

والإدراك: للحاق، يقال: مشيت حتى أدركته، وعتت حتى أدركت زمانه، وأدركته ببصري أي رأيته، واستدركت ما فات وتداركته بمعني، وتدارك القوم: أي تلاحقوا، أي لحق آخرهم أولهم، ومنه قوله تعالى ﴿حتى إذا أدركوا فيها جميعاً﴾⁽³⁾ وأصله تداركوا .

² - ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته: ص 21.

³ - سورة الأعراف: الآية 38



فالاستدراكات جمع مفرداتها استدراك من استدرك يستدرك استدراكاً، فهو مستدرك، والاستدراك أصل له عدة اشتقاقاً وصيغ تختلف باختلاف سياقاتها، واستعمالاتها، ومعانيها كما هو الحال في أغلب مفردات اللغة، ولذا ليس له معنى واحد بل له عدة معان منها:

ما جاء في معجم مقاييس اللغة: (الدال والراء والكاف أصل واحد، وهو لحوق الشيء بالشيء ووصوله إليه ويقال: أدركت الشيء أدركه إدراكاً) (أحمد بن فارس 269/2).

وقال الزمخشري: (تدارك خطأ الرأي بالصواب واستدركه، واستدرك عليه بالقول) (أساس البلاغة: 284/1). وجاء في المعجم الوسيط: (استدرك ما فات: تداركه، وعليه القول: أصلح خطأه، أو أكمل خطأه، أو أزال عنه لبساً) (إبراهيم مصطفى 286/1).

الاستدراك في الاصطلاح:

عُرِف الاستدراك بأنه: إصلاح خطأ، أو إكمال نقص، أو إزالة لبس وقع فيه الغير، بغية الوصول إلى الصواب وهناك مصطلحات أخرى يكثر دورانها في السياق كالتعقيبات، والمؤاخذات، والتنبيهات. والتعقيبات: هي تتبع عثرات وأخطاء مؤلف أو مصنف ما.

قال ابن منظور: ((واستعقبت الرجل وتعقبته إذا طلبت عورته وعثرته))⁽⁴⁾. ومثله تعقيبات أبي حيان لابن مالك.

والمؤاخذات: نحو من التعقيبات قال ابن منظور⁽⁵⁾ "فأخذه بذنبه مؤاخذاً: عاقبه، ومنه قوله تعالى: ﴿فكلاً أخذنا بذنبه﴾⁽⁶⁾. ومنه قوله تعالى: ﴿وكأين من قرية أهلكنا ثم أخذتها﴾⁽⁷⁾. ومنها: مسائل الغلط للمبرد، وهو رد المبرد على سيويه.

والتنبيهات: من نَبِهَ للأمر تنبهاً، فطن له، ومن نومه استيقظ فهو نَبِهٌ⁽⁸⁾. ونبهته على الشيء: أوقفته عليه فتنبه هو عليه⁽⁹⁾.

4- لسان العرب: ج 34، ص 3026.

5- لسان العرب: ج 1، ص 36.

6- سورة العنكبوت: الآية 104.

7- سورة الحج: الآية 48.

8- المعجم الوسيط: 936.

9- الصحاح، ج 6 / 2252.



ومنها التنبيه على حدوث التصحيف للأصفهاني، وتببيهاً ابن بري على الصحاح للجوهري .
فهذه الكلمات بينها فروق واضحة، وإن تقاربت في بعض الأحيان، فالعلماء لا يستغنون عن هذه الأشياء في تأليفهم
لكتبهم وحواشيها ومتونها كل بحسب سياقه وموضعه، ولو لم توجد في المؤلفات مثل هذه الأشياء لكانت نسخة
كسابقها، فهذه الاعتراضات والتعقيبات، والاستدراكات وغيرها ما هي إلا سعياً للتكامل وسداً للفراغ.
استدراكات ابن السراج النحوية:

جَمَعَ ابن السراج أصول النحو ونظمها بطريقة فريدة ، كما يعد كتاب (الأصول) من أوائل الكتب التي
اعتنت بجمع أصول اللغة ، معتمداً على ما تلقفه من (الكتاب) عند سيبويه ، وما اعتمده من مسائل الأخفش
والكوفيين ، وأبدع في تقديم مقارنة مختلفة عن أصول نُحاة البصرة ، فابن السراج لم يقتصر على النقل بل كان له
دوره البارز في التعليل والترجيح، ولاقت أحكامه استحساناً عند كثيراً من المختصين ، فكتابه (الأصول) يُعدُّ من
المراجع القليلة التي يرجع إليها عند اضطراب النقل واختلافه ، وهو من أجود ما صنف في النحو .
وفيما يلي نستعرض ما وصل إليه ابن السراج من استنباطات وردود على العلماء الذين سبقوه، مما قاده إليه فكره
الوقاد.

أولاً: ردُّ ابن السراج إجازة نُحاة البصرة نعت فاعل (نَعَمْ وَبِئْسَ) الظاهر، وحمل ما جاء في قول زهير بن أبي سلمى
نعمُ الفتى المرئى أنتَ إذا همَّ حضروا لدى الحجراتِ نارَ الموقدِ (10)
على البدلية فقال : ((وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت ، فكأنه قال : نعم المرئى أنت)) (11) .
فيما أجاز البصريون وصفه ، وحملوا قول الله تعالى (بِئْسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ) (12) ، وقول زهير على الصفة .
وصعَّف الرضي رأي ابن السراج، وذكر أنه ليس بشيء؛ لأن ما ذهب إليه من أن الصفة مخصصة، والمقصود
العموم والإبهام ليس بشيء؛ لأن الإبهام مع مثل هذا باق، إذ المخصوص لا يعين فهو كقوله تعالى (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)
(13) وعدَّ ابن مالك حمل ابن السراج والفارسي قول زهير على البدلية، ورفضهم النعت لا حجة لهم فيه (14) .

(10) ديوانه: 28، والبيت من شواهد الأصول : 120/1 ، وشرح التسهيل : 343/2 ، ومغني اللبيب : 587/2 .

(11)الأصول : 120/1 .

(12) هود : 99 .

(13) البقرة : 221 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 252/4 .

(14) ينظر : شرح التسهيل : 342/2 . 343 ، ومغني اللبيب : 587/2 .



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



ثانياً: ذهب ابن السراج إلى أن القياس يوجب أن يكون (إيا) مثل الألف والنون في (أنت) فيكون (إيا) اسم وما بعده للخطاب ، ويقوي ذلك عنده أن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف ، و(إيا) مع ما يتصل بها كالشيء الواحد، نحو: أنت (15) .

فيما ذهب الخليل والأخفش والمازني إلى أن (إيا) مضاف إلى الهاء والكاف في إياك وإياه ، وأن الكاف وأخواتها ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف (16) .

وهذا الذي قالوه صححه ابن مالك من عدة أوجه ، منها : أنه لو كانت اللواحق ب (إيا) حروفاً لم يحتج إلى الباء في (إياي) ، كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في (أنا) ، وأن غير الكاف من لواحق (إيا) مجمع على أسميتها مع غير (إيا) ومختلف عليه معها ، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، فألحقت الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد (17)

ثالثاً: ذهب ابن السراج إلى أن الوجه في قول الأعشى:

الواهبُ المائة الهجانِ وعبدَها
عوذا تزجي خلفها أطفالها (18)

هو النصب في (عبدها) ؛ لأنك تقول : هو الحسن وجه العبد ، كما تقول : هو الحسن العبد ؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام (19) .

فيما كان سيبويه قد استشهد به على عطف عبدها على المئة ، وهو مضاف إلى غير الألف واللام ، فقال : ((ومن قال : هذا الضارب الرجل ، قال هو الضارب الرجل وعبد الله ، ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى)) (20) .

(15) ينظر: الأصول : 117/2 .

(16) ينظر : المصدر نفسه : 117/2 ، وشرح التسهيل : 141/1 .

(17) ينظر شرح التسهيل : 141/1 ، 142 .

(18) البيت من شواهد سيبويه برواية : (بينها أطفالها) : 183/1 ، والمقتضب : 163/4 ، والأصول : 134/1 ،

والنكت : 292/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 234/2 ، وشرح ابن عقيل : 119/2 .

(19) ينظر: الأصول : 135/1 .

(20) الكتاب : 183 . 182/1 .



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



وقد غلط الأعلام سيبويه في استشهاده بهذا البيت ؛ لأن العبد مضاف لضمير المثة ، وضميرها بمنزلتها ، وهو جائز بإجماع وليس مثل : الضارب الرجل وعبد الله(21) .

واستحسن الرضي رأي سيبويه ، وذكر أن مذهب سيبويه قوي ، إذا احتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ؛ لأن القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير(22) .

فيما ذهب ابن عقيل إلى جواز الوجهين في قول الأعشى ، بنصب (عدها) وجره وعدّ النصب هو الصحيح(23) .
رابعاً: ردّ ابن السراج رواية سيبويه لقول جرير ، وتوجيه إعراب كلمة (الشرقي) ، فأجاز ابن السراج رفع كلمة (الشرقي) ، فقال : ((وأما قول الشاعر :

هَبَّتْ شَمَالاً فَذَكَرَى مَا ذَكَرْتُمْ . عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَقِي حَوْرَانَا (24)

فإنه جعل الصفاة في ذلك الموضع ، ولو رفع (الشرقي) لكان جيداً يجعل الصفاة هي الشرق بعينه(25) .
فيما رواه سيبويه برواية (هبت جنوباً) ، وحمله على نصب (شرقي) على الظرف إذ لا يسوغ هنا رفعه لحذف الضمير ، فقال : ((ومثل ذات اليمين وذات الشمال : شرقي الدار وغربي الدار ، تجعله ظرفاً وغير ظرف ، قال جرير : هبت جنوباً... وقال بعضهم : داره شرقي المسجد(26) .

وفي البيت نصب (الشرقي) على الظرف ، أي : هي شرقي حوران ، تقول: هو شرقي الدار ، وإذا قلت : هو شرقي الدار ، وجعلته اسماً جاز الرفع ونصب الآخر (جنوباً) على معنى هبت الريح جنوباً(27) .

خامساً: ردّ ابن السراج على سيبويه في سبب منع دخول (إن) على (أن) ، فهو لا يجيز دخول (إن) على (أن) ؛ لأن (إن) حرف توكيد فلا يجوز أن يدخل حرف توكيد على حرف توكيد مثله ، كما لا يدخل تأنيث على تأنيث ،

(21) ينظر : النكت : 292/1 ، والمقتضب : 163/4 .

(22) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 234/2 .

(23) ينظر : شرح ابن عقيل : 120/2 .

(24) ديوانه: 165، البيت من شواهد سيبويه : 222/1 ، والأصول : 202/1 ، والتبيان ، للطوسي : 114/7 ، ومجمع البيان ، للطبرسي : 410/6 ، ومعجم البلدان : 317/2 ، وشرح التسهيل : 153/2 ، والجمل في النحو المنسوب إلى الخليل: 71.

(25) الأصول : 202/1 .

(26) الكتاب : 222/1 .

(27) ينظر الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل : 71 .



ولا استقهام على استقهام ، فإذا فرق بين التأكيدين حسن عنده ، فقال : ((لا يجوز أن تقول : إنَّ إنك منطلق يسرني، تريد : إنَّ انطلاقتك يسرني ، فإن فصلت بينهما ، فقلت : إنَّ عندي أنك منطلق ، جاز ، قال الله عز وجل : (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا)⁽²⁸⁾ ، (فإنَّ) هي التي فتحت (أن) وموضع (أن) في قوله (وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا) وما عملت فيه نصب (بأن) الأولى ، كما تقول : إن في الدار لزيداً ، فحسن إذا فرق بين التأكيدين))⁽²⁹⁾.

وعدم جواز أن تلي (أن) (إن) هو قول سيبويه ، ولكن سبب المنع عنده مختلف ، فهو لا يحسن عنده ؛ لأنَّ الخفيفة لا تزول عن الأسماء، والثقيلة تزول فتبدأه ، ولأنَّ كلَّ واحدة منهما لا تستغني عن الاسم والخبر ، كما أنَّ المبتدأ لا يستغني عن الخبر ، والجملة يتعذر أن تكون في آن واحد اسماً وخبراً لـ (أن) و(إن) على السواء⁽³⁰⁾ . وكان السيرافي يرى المانع من دخول (أن) على (إن) ، كما يراه ابن السراج ، وهو أنهما جميعاً للتأكيد يجريان مجرى واحداً، فكرهوا الجمع بينهما، كما كرهوا الجمع بين اللام و(إن)، فإن فصلت بينهما أو عطفت حسن عنده⁽³¹⁾ سادساً: . ردُّ ابن السراج رواية سيبويه لقول النابغة، إذ رواه ابن السراج على لغة أهل الحجاز بنصب: (أواري)، فقال: ((وقال الآخر: وما بالربع من أحد

ثم قال : إلا أواري)⁽³²⁾ ...

فهذا كآته ، كما قال : من أحد ، اجتزأً بالبعض من الكل ، فكأنه قال : ما بالربع من شيء ، واكتفى بأحد؛ لأنه من الاستثناء فساغ ذلك له ؛ لأنه لم يلبس))⁽³³⁾.

(28) طه : 118 . 119 .

(29) الأصول : 243/1 .

(30) ينظر : الكتاب : 124/3 .

(31) ينظر : قول السيرافي في هامش كتاب سيبويه : 124/3 .

(32) روى ابن السراج عجز البيت وقسما من صدر البيت الثاني وهما :

وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد

إلا أواري لأيا ما أبينها والنوي كالحوض بالمظلومة الجدل

ديوانه: 15:14، وهو من شواهد سيبويه : 321/2 ، ومعاني القرآن ، للفراء : 480/1 ، والمقتضب : 414/4،

والأصول : 292/1 ، والإنصاف : 269/1 ، وشرح المفصل : 81/2 .

(33) الأصول : 292/1 . 293 .



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



فيما رواه سيبويه بالرفع على لغة بني تميم ، على البديل من الموضع ، والتقدير : ما بالربع أحد إلا أوري ، بوصفها جنس الأحدنين اتساعاً ومجازاً⁽³⁴⁾ .

وينشد هذا البيت بالرفع والنصب ، فمن رفع جعلها من إحدى ذلك المكان ، وأكثر الناس على إنشاده بالنصب⁽³⁵⁾ .
سابعاً: رد ابن السراج إعراب سيبويه لـ (ذو التنزي) في قول رؤبة:
يا أيها الجاهل ذو التنزي⁽³⁶⁾ .

فسيبويه لم يجز فيه إلا الرفع ، إذ قال : ((واعلم : أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد ، إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها، كان رفعاً ، من قبل أنه مرفوع غير منادى ، واطرد الرفع في صفات هذه المبهمة، كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل ، أو ابتداء ، أو تبنى على مبتدأ ، فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه الحال...))⁽³⁷⁾ .

فيما ذهب ابن السراج إلى جواز الرفع على الصفة، أو النصب على البديل، فقال : ((فوصف (الجاهل) وهو صفة بـ(ذو)، ويجوز النصب على أن تجعله بدلاً من (أي) ، فتقول: يا أيها الجاهل ذا التنزي))⁽³⁸⁾ .

ثامناً: أجاز ابن السراج قيام الحروف بعضها مقام بعضها إذا تقاربت المعاني، وحمل ذلك على الاتساع ، فيجوز عنده أن تقول : فلان بمكة، وفي مكة؛ لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا ، فقد أخبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت : في موضع كذا، فقد خبرت بـ(في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فكلما تقارب الحرفان صلحت المعاقبة بينهما، وكلما تباين معناهما لم يجز عنده التعاقب بين الحرفين ، واستشهد على ما ذهب إليه بما حكى من قولهم : كنت بالمال حرباً ، وفي المال حرباً ، وهو يستعلي الناس بكفه ، وفي كفه، وقال في قول طرفة بن العبد :

وإن يلتقِ الحيّ الجميع تلاقني
إلى ذرّوة البيت الكريم المصمِدِ⁽³⁹⁾

(34) ينظر: الكتاب : 321/2 .

(35) ينظر : المقتضب : 414/4 ، وشرح المفصل : 81/2 .

(36) وبعده : لا توعدني حية بالنكز ، وهو من شواهد سيبويه : 192/2 ، والمقتضب : 218/4 ، والأصول :

337/1 ، ولسان العرب : 272/9 .

(37) الكتاب : 192/2 .

(38) الأصول : 338/1 .



((إن (إلى) بمعنى : (في)) (40) .

فيما كان سيوييه لا يجيز قيام الحروف بعضها مقام بعض ، لذا نجده يكرر في باب حروف الجر عبارة : فهذا أصله وإن اتسعت (41) .

ولم يجز الرضي أن تكون ((إلى) بمعنى (في)) ، والأولى عنده بقاؤها على أصلها ، وتأول قول طرفة على معنى : منتسب إلى ذروة البيت الكريم ، لا بمعنى (في) ، كما قال ابن السراج (42) .

تاسعاً: ذهب ابن السراج إلى أن ((رب)) إنما تأتي لما مضى ، ولما دخلت عليها ((ما)) وجب أن يكون الفعل بعدها ماضياً، فإذا جاء بعدها الفعل مضارعاً، فلا بد من إضمار ((كان)) وتأول قوله تعالى ((رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ)) (43) على إضمار كان (44) .

فيما لا يشترط سيوييه أن يكون الفعل بعدها ماضياً، إذ قال : ((جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها؛ ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى رب يقول ، ولا إلى: قل يقول، فألحقهما ((ما) وأخلصهما للفعل)) (45)

وردّ الرضي التزام ابن السراج أن يكون الفعل ماضياً مع ((ربما)) ؛ لأن وضع ((رب)) للتقليل في الماضي، فذكر أن المشهور جواز دخول ((ربما)) على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح (46) .

وعدّ ابن هشام تأويل الفعل المستقبل بالماضي في قوله تعالى ((رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)) فيه تكلف؛ لأن حذف ((كان)) بدون ((إن)) و((لو)) الشرطيتين ليس سهلاً ، ثم الخبر حينئذ وهو ((يود)) مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان (47) .

(39) البيت من شواهد أدب الكاتب: 395/1 ، إذ قال ابن قتيبة بعد أن ذكر البيت : أي : في ذروة البيت الكريم الذي يصمد إليه ويقصد ، ويقال : جلست إلى القوم ، أي : فيهم ، وهو من شواهد الرضي على الكافية : 272/4 . (40) الأصول : 415/1 .

(41) ينظر : الكتاب : 231/4 ، وفي 226/4 : وأما ((في)) فهي للوعاء...وان اتسعت في الكلام فهي على هذا .

(42) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 272/4 .

(43) الحجر : 2 .

(44) ينظر : الأصول : 419/1 . 420 .

(45) الكتاب : 115/3 .

(46) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 496/4 .



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



عاشراً: استشهد ابن السراج بقراءة أبي زيد بن علي لقوله تعالى (تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا) (48) ، ويقول امرئ القيس :

فقلت له لا تبك عينك إنما
نحاول ملكا أو نموت فنعدرا (49)

على أن الفعل منصوب بعد (أو) في كل موضع وقعت فيه ، وصلح أن يكون التقدير فيه (إلا أن تفعل) أو (حتى تفعل) كما تقول : لألزمك أو تعطيني، فتأول قوله تعالى على معنى : إلا أن يسلموا ، أو حتى يسلموا ، وتأول قول امرئ القيس على معنى : إلا أن نموت فنعدرا (50) .

فيما ذهب سيوييه إلى أنه يجوز الرفع في قول امرئ القيس ، إذ قال: ((والمعنى على: إلا أن نموت فنعدرا ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول يعني : أو نحن ممن يموت)) (51) .

والى ذلك ذهب المبرد، إذ قال : ((فجملة هذا : أن كل موضع تصلح فيه (حتى)، و(إلا أن) فالنصب فيه جائز جيد، إذا أردت هذا المعنى، والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع)) (52) .

حادي عشر: يرى ابن السراج أن سبب نصب : يا حسن الوجه؛ لأنه مضاف ، إذ قال: ((والذي عندي أنه منصوب من حيث أضيف فما جاز أن يضاف ويخفض ما أضيف إليه ، وإن كان المعنى على غير ذلك كذلك نصب كما ينصب المضاف لأنه على لفظه)) (53) .

فيما يرى أبو العباس المبرد أنه نصب لطوله، لا لأنه مضاف ؛ لأن معناه : حسن وجهه ، فقال : ((يا حسن الوجه ، إذا لم ترد النكرة ، إنما معناه: يا أيها الحسن، فهو وإن كان مضافا في تقدير: يا حسنا وجهه ، إذا أردت: يا أيها الحسن وجهه)) (54) .

(47) ينظر : مغني اللبيب : 1/137 ، و 310 .

(48) الفتح : 16 ، وفي المصحف الكريم بالرفع (تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ) ، وقراءة أبي من القراءات الشاذة ، ينظر :

معاني القرآن، للفراء: 3/66 ، والتبيان، للطوسي: 9/325 ، ومغني اللبيب: 2/480 ، وفتح القدير : 5/50 .

(49) البيت من شواهد سيوييه : 3/47 ، ومعاني القرآن، للفراء : 2/71 ، والمقتضب : 2/27 ، والخصائص :

1/264 ، واللمع في العربية لابن جني : 224 ، ومعجم البلدان : 2/447 .

(50) ينظر: الأصول : 2/155 . 156 .

(51) الكتاب : 3/47 .

(52) المقتضب : 2/28 .

(53) الأصول : 1/346 .



ثاني عشر.: ذهب ابن السراج إلى أن سبب كسر اللام في قولك: يا لزيد ولعمر ؛ لأنه يسوغ في المعطوف على المنادى ما لا يسوغ في المنادى، ولأن الألف واللام تدخل على المعطوف على المنادى، فيجوز فيه النصب⁽⁵⁵⁾ .
فيما كان المبرد يرى أن اللام إنما فتحت في (لزيد) ليفصل بها بين المدعو والمدعى عليه ، فلما عطف على (زيد) استغني عن الفصل؛ لأنك إذا عطفت عليه شيئاً صار في مثل حاله ، فقال: ((نقول : يا للرجال وللنساء ، تكسر اللام في النساء ؛ لأنك إنما فتحتها في الأول فراراً من اللبس ، فلما عطفت عليه الثاني علم أنه يراد به ما أريد بما قبله ، فأجريتها مجراها في الظاهر))⁽⁵⁶⁾ .
وكان سيويه يرى أنهم كسروها؛ لأن الاسم الذي بعدها غير منادى، فصار بمنزلة ، إذا قلت : هذا لزيد، فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب ، واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده ؛ لأنه سبب المدعو ، وذلك أن المدعو إنما دعي من أجل ما بعده؛ لأنه مدعو له⁽⁵⁷⁾ .

الخلاصة

ينشأ الاستدراك من مخالفة اللاحق للسابق في رأي، أو نقل في نسبة، أو استدلال أو غير ذلك، ولعل من أوضح الاختلاف في الساحة النحوية الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومن أشهر الكتب في ذلك الإنصاف في مسائل الخلاف. والمقصود بالاستدراك في هذا البحث، هو استدراك وإنكار ابن السراج لبعض المسائل في كتابه الأصول الذكر بألفاظ معينة يذكرها المستدرك على المستدرك عليه ولأسباب معينة.
إن الأسباب التي أدت إلى الخلاف والاستدراكات بين النحويين واستمرت طيلة فترة التأليف والتصنيف قديماً وحديثاً هي أسباب علمية ذات علاقة بمادة اللغة وطبيعة هذا العلم وأدلتها الأصلية والفرعية، وما خرج عن ذلك كالأموال العقديّة، أو المذاهب الشرعية، فتلك مسائل قليلة شذ فيها الرأي المخالف، ولم يكن لها تأثير كبير في توجيه المسألة.

أما أهم الأسباب الداعية إلى الاختلاف فهي: أولاً: اختلاف النحويين في النظر إلى أصول الصناعة النحوية، من سماع وقياس. ثانياً: تعدد اللهجات العربية واختلافها، فضلاً عن أنها لم تكن على درجة واحدة من الفصاحة.

(54) المقتضب : 226/4 .

(55) ينظر: الأصول : 353/1 .

(56) المقتضب : 255/4 .

(57) ينظر: الكتاب : 219/2 .



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



ثالثاً: تفاوت النحويين في الوصول إلى الأدلة ولاسيما السماعية منها. ثالثاً: تفاوت النحويين في الوصول إلى الأدلة ولاسيما السماعية منها. رابعاً: انصراف النحويين عن العامل الزمني في الاحتجاج. خامساً: تفاوت العلماء في إمكاناتهم الخاصة في طريقة التفكير، والقدرة على الاستيعاب، والتحليل والاستنباط، والحفظ والاطلاع. سادساً: اختلاف النحويين في موقفهم من القراءات القرآنية لاسيما الشاذة منها. سابعاً: اختلاف النحويين في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف. ثامناً: تأثر كثير من النحاة والصرفيين بالمنطق والجدل، وكذلك اختلافهم في توجيهاتهم السياسية والمذهبية. تاسعاً: الاختلاف في فهم النصوص وتفسيرها. عاشراً: التنعيم، وكيفية النطق أو الأداء.

نتج عن الخلاف بين النحاة آثار في ساحة الدرس النحوي، وهذه الآثار قد أفادت الدرس النحوي وتركت بصمات واضحة المعالم على اللغة العربية عامة والنحو بصفة خاصة، وهذه الآثار منها ما ظهر في زمن البصريين والكوفيين، ومنها ما ظهر بعد انتهاء عهدهم. ومن هذه الآثار الايجابية في عصر المدرستين البصرية والكوفية: أولاً ظهور المناظرات واللقاءات النحوية. ثانياً المجالس اللغوية. ثالثاً ردود النحويين بعضهم على بعض.

ومن الآثار الايجابية بعد انقضاء عهد المدرستين:

- 1- ظهور نُحاة جدد وتعدد الاتجاهات النحوية بسبب هدوء حدة الخلافات في أوائل القرن الرابع الهجري.
- 2- ظهور المدرسة البغدادية، وانتشار ظاهرة الانتخاب والانتقاء وهي تقوم بدراسة رأي البصريين والكوفيين وترجح بينهما.
- 3- انتشار الدراسات النحوية في أمصار إسلامية جديدة.
- 4- ظهور مصنفات للخلاف بين المدرستين، فقد كان من أبرز الخلاف بين النحاة، هو ظهور المصنفات التي اهتمت بالخلاف ومسائله، سواء ظهرت أيام المدرستين، أو بعدهما.
- 5- كثرة كتب النحو.
- 6- اكتمال صرح النحو والصرف.
- 7- الاجتهاد في طلب علم النحو.
- 8- تنوع مناهج التأليف وتيسير النحو.
- 9- التوسع في القواعد.
- 10- ظهور البحث في أصول النحو.

أما الآثار السلبية ذكر بعض الدارسين عدداً من الآثار السلبية للخلاف بين النحاة منها:

- 1- تغير الروايات وكثرتها.
- 2- اضطراب الآراء وعدم الوقوف على الحقيقة.



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



3- تعدد التقدير والتخريج.

4- التوسع في الجواز.

5- المبالغة في الصناعة والبعد عن الواقع اللغوي.

6- الاهتمام بالفلسفة والمنطق والتفكير النظري.

7- تخطئة بعض القراءات.

8- التحامل على فريق لصالح الفريق الآخر.

9- تغيير بعض المصطلحات.

10- غبن العلماء.

الخاتمة: -

1- إن ابن السراج عند استدراكاته النحوية لا يقوم بذكر شواهد توضحه للإحاطة بتلك المسئلة، وبيان مدلولاتها النحوية التي تقوي استدراكاته.

2- سلك ابن السراج في استدراكاته المنهج الوسطي الذي جمع فيه آراء أغلب العلماء، فالمتتبع لهذه الاستدراكات يلاحظ أنه لم يتعصب لرأي أو مدرسة معينة.

3- كانت تلك الاستدراكات النحوية التي رصع ابن السراج بها كتابه ذات فوائد كبيرة في الدرس النحوي، وتضمنت الأصول النحوية التي كان السماع الأساس فيها وهو ما يعتمد عليه ابن السراج في استنباط الأحكام وتأصيل فهرس المصادر والمراجع:

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م.

- ابن قدامة، موفق الدين ابن قدامة، المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، 1997م .

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، ط 1 ، دار صادر، بيروت لبنان .

- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش، (ت643هـ) ، شرح المفصل، (د ، ت) ، عالم الكتب بيروت .

- أمين، أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1998م.

- الأزهري، أبو منصور محمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2001م .

- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسن القرشي الأصفهاني، كتاب الأغاني، طبعة دار الكتب المصرية.



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، تحقيق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة السابعة، 1983م .
- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الفكر القاهرة.
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن، الطبعة الثالثة، 1985م .
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. - الجوهري، معجم الصحاح، بيروت، دار المعرفة، 2008م .
- البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي، خزان الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1989م .
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، الفيصلية، مكة المكرمة.
- جواد. جواد علي 1993م. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. ط2
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد القادر عطار، الطبعة الثانية، 1979م دار العلم للملايين.
- الحموي، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: إحسان عباس، دار العرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1993م .
- الخشاب، أبو محمد الخشاب، المرتجل، تحقيقك علي حيدر، دمشق 1972م .
- الرضي، ابن الحاجب، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: عبد العالي سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى
- الزبيدي، سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1997م .
- الزبيدي، محمد بن الحسن الزبيدي أبو بكر، طبقات اللغويين والنحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف 1984م.
- الزاكي، محمد آدم الزاكي، النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم، رسالة ماجستير، 1985م .
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجبل، الطبعة الثانية 1987م .
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: فخر صالح قداره، الطبعة الأولى، عمان 2004م .



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



- زنكنة. شيماء رشيد محمد. 2012م. الخلاف النحوي في بنية النص القرآني في ضوء الدراسات الحديثة. رسالة دكتوراه: جامعة بغداد
- عبد الثواب. رمضان. 1999م. فصول في فقه اللغة. الطبعة السادسة. القاهرة: مكتبة الخانجي
- الشرطاوي، معاد الشرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، دار مجدلاوي، عمان الأردن، 1988م.
- ضيف، شوقي ضيف، المدارس النحوية، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، 1968م .
- الطنطاوي، محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف 1995م .
- العبيدي، شعبان عوض محمد العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف، منشورات جامعة قاريونس، 1989م .
- الفرزدق، ديوان الفرزدق، قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، 2006م .
- القفطي، علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، عالم الكتب القاهرة 1989م .
- القميشان. ناصر محمد عبد الله. 2009م. الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته. دار الكتب الوطنية: أبو ظبي.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت.
- المخزومي، مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الطبعة الثانية، القاهرة مصر، 1958م
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004م.